

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9383

الإثنين، 24 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودوارد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد سانشيس إسكييردو
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد إيساهاكو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-21599 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

وبالتدريج - بطريقة متبادلة ويمكن التحقق منها، بما يتسق مع ولايتي بموجب القرار 2254 (2015). كما شددت باستمرار على أن معالجة الحالة الإنسانية المتردية والمتدهورة ليست ضرورة إنسانية فحسب، بل ستوفر أيضا بعض أوجه الثقة بأن إحراز التقدم بشأن المسائل السياسية ممكن أيضا.

وعلى نحو ما نتذكر، فقد شهدنا بعد الزلازل بواحد إنسانية إيجابية. ولذلك، لا يسعني إلا أن أشاطر الأمين العام خيبة أمله لعدم تمكن المجلس من الموافقة على تمديد إذنه لعمليات الأمم المتحدة للإغاثة عبر الحدود - وهي شريان حياة لملايين السوريين. فكيف يمكن للسوريين أن يصدقوا أنه من الممكن إحراز التقدم على نطاق أوسع، وكيف يمكن تشجيعهم على التغلب على خلافاتهم العميقة، إذا كان الإجماع على الأساسيات الإنسانية بين الأطراف الدولية بعيد المنال؟ وبصفتي المبعوث السياسي، يحدوني أمل عميق في أن تبقى جميع الأبواب مفتوحة لحل هذه المسألة، وأن يضع المجلس وجميع الجهات المعنية احتياجات السوريين في المقام الأول. ويجب أن نضاعف الجهود لإيجاد حل يكفل استمرار إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس. فما من شيء أهم من ذلك الآن بالنسبة لأشد فئات السوريين ضعفا.

كما أود الإشارة إلى أننا بحاجة لمضاعفة الجهود المبذولة لتأمين توفير ما يكفي من الموارد الإنسانية وسرعة صرفها، في وقت يستنزف فيه التمويل أكثر من أي وقت مضى. فقد تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام بنسبة 13 في المائة تقريبا، في حين مولت الخطة الإقليمية للاجئين وعززت القدرة على مواجهة الأزمات بنسبة أقل من 10 في المائة. وأحث الجهات المانحة على الإسراع بمساندة ملايين الأشخاص في سورية وفي المنطقة في البلدان المضيفة، الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة ودعم التعافي المبكر وسبل العيش، بعد عقد من الحرب. كما أدعو الدول التي ترفض الجزاءات إلى مواصلة التخفيف من أي آثار يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية للمدنيين السوريين. ويسعدني أن الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): منذ عدة أشهر ونحن نحث وننصح بأن السياق الدبلوماسي الجديد المحيط بالنزاع السوري يمكن أن يكون بمثابة صمام الأمان - إذا كانت هناك مشاركة موضوعية. فبالمشاركة الموضوعية، يمكن للدبلوماسية أن تبدأ معالجة المسائل الهامة تعالج تدريجيا بطريقة تدفعنا على الطريق المتوخى في القرار 2254 (2015). وقد سعيت إلى إشراك الأطراف السورية والأطراف العربية والأطراف المشاركة في صيغة أستانا والأطراف الفاعلة الغربية ومجلس الأمن للاستفادة بشكل إيجابي من ذلك، وتعزيز التنسيق والتماسك والتكامل بشأن سورية، وحث الجميع على الاستعداد لتقديم مساهمة حقيقية.

إن الأهداف واضحة: استئناف العملية السياسية بين السوريين التي تيسرها الأمم المتحدة، لا سيما من خلال استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية وإحراز تقدم تدريجي فيها؛ وكذلك، أن نستقي من جميع الأطراف الرئيسية تدابير بناء الثقة - خطوة مقابل خطوة

”إعداد وصياغة مشروع للإصلاح الدستوري يُطرح للموافقة الشعبية بوصفه مساهمة في التسوية السياسية في الجمهورية العربية السورية وفي تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)“.

وفي الجولات الثماني التي عقدت حتى الآن، لا يمكن إنكار أن التقدم كان بطيئاً جداً. وهناك أسباب لذلك، أسباب ذكرت في الماضي. لكنني مقتنع، كما أعتقد أن معظم أصحاب المصلحة مقتنعون، أنه من الأفضل لجميع أفراد الشعب السوري استئناف العملية ومواصلتها وتعميقها وبناء بعض الثقة تدريجياً والمضي قدماً بشأن المسائل الجوهرية. والنقطة الأخيرة - المسائل الجوهرية - تكتسي أهمية. وأشارك أنا وأعضاء فريقتي مشاركة كاملة في الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق وإيجاد سبيل للمضي قدماً.

أما المجال الثاني الذي طالما سعت إلى تحريكه فهو كيفية المضي قدماً بشكل تدريجي نحو بيئة آمنة وهادئة في سورية - وهو أمر من الواضح أنه يتداخل من نواح عديدة مع مسألة اللاجئين والنازحين، التي تحظى باهتمام متزايد في المنطقة. في الوقت الحاضر. إن ظروف عودة اللاجئين الآمنة والكرامة والطوعية غير مهيأة ببساطة. إذ يجب حماية اللاجئين، بما في ذلك من الإعادة القسرية - تماماً كما يجب حماية جميع المدنيين داخل سورية، بمن فيهم النازحون. ولهذا السبب، يتعين على الحكومة السورية بذل المزيد من الجهد لمعالجة الشواغل الحقيقية والمستمرة المتعلقة بالحماية - وهو أمر أساسي ما فتئت أشدد عليه باستمرار. وفي الوقت نفسه، سنواصل التعاون مع المانحين لبذل المزيد من الجهود لمعالجة شواغل جميع السوريين بشأن سبل عيشهم. ويمكن أن تبدأ دينامية خطوة مقابل أخرى تلك في تغيير الحقائق على أرض الواقع لجميع السوريين، بمن فيهم النازحون - ويمكن أيضاً أن تبني الثقة وأن توجد حيزاً سياسياً لمناقشة مجموعة أوسع من المسائل المتعلقة بالقرار 2254 (2015)، مما يقرنا من تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة. وفي ذلك السياق، أواصل التنسيق بشكل وثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

والمملكة المتحدة قد مددا إعفاءاتهما الإنسانية الجديدة بشأن سورية، والتي أصدرها في أعقاب الزلزال. فثمة حاجة ماسة إلى هذه الأنواع من الإعفاءات، إلى جانب تعزيز الاهتمام بمكافحة الإفراط في الامتثال.

وعلى الجبهة السياسية، وبكل صراحة، حتى الآن، لم تترجم أشهر من الدبلوماسية التي يحتمل أن تكون هامة إلى نتائج ملموسة للسوريين في الميدان، سواء في الداخل أو في الخارج، ولا إلى أوجه تقدم حقيقية في العملية السياسية. ويحدوني الأمل في أن يحدث ذلك قريباً، وإلا فإن فرصة أخرى للمساعدة على إنهاء النزاع السوري بصورة تفاوضية ستضيع، في وقت يزداد فيه تأثير الأزمة عمقا. وهناك حاجة الآن إلى بدء مسار فيما بين السوريين وعملية أوسع نطاقاً لبناء الثقة بصورة تدريجية إن كنا نريد إحرار التقدم.

وأرحب بأن إعادة انعقاد اللجنة الدستورية نقطة توافق واضحة في الآراء بين العديد من الأطراف الفاعلة الرئيسية. ولكنني أشعر بخيبة أمل لأن الخلافات حول المكان - التي نشأت بشكل كامل بسبب مسائل لا علاقة لها بسورية - حالت حتى الآن دون حدوث ذلك. إننا بحاجة إلى الإرادة السياسية للتغلب على المسائل التي حالت دون انعقادها من جديد حتى الآن في جنيف ولضمان استئنافها وإحرار تقدم حقيقي.

وأود أن أتوقف هنا لأذكر المجلس بأسباب أهمية تلك الإرادة السياسية. فلئن كانت جميع المسائل ليست في أيدي السوريين وحدهم، فإن الدستور المستقبلي لبلدهم يمكن، بل يجب أن يكون في أيديهم وحدهم. وسيكون هذا الدستور هو العقد الاجتماعي الذي يجب أن تقوم عليه المصالحة النهائية بينهم، والذي سيؤسس سلطات وواجبات الدولة وحقوق وواجبات مواطنيها مستقبلاً بعد انتهاء النزاع. وهذا هو السبب في أن السلة الدستورية هي جوهر قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، الذي يحدد، من بين أمور أخرى، العملية الدستورية لوضع دستور جديد. وتجمع اللجنة الدستورية بين مرشحين من الحكومة وهيئة التفاوض السورية ووفد ”الثلاث الأوسط“ الذي يمثل المجتمع المدني على أساس أنهم اتفقوا رسمياً على اختصاصات اللجنة الدستورية، وهي

واحدة في اليوم. والخدمات الأساسية وغيرها من البنى التحتية الحيوية على وشك الانهيار. وفي حرارة الصيف الحارقة، تحصل بعض الأسر في المتوسط على الكهرباء وإمدادات المياه الأساسية لمدة تقل عن ثلاث ساعات يوميا، في حين أن البعض الآخر يحصل على هذه الخدمات لمدة أقل أو حتى لا يحصل على أي شيء على الإطلاق. وعندما تعجز بعض الأسر عن تأمين الاحتياجات الأساسية، فإنها تعتمد آليات تكيف سلبية، مثل تقليل وجبات الطعام أو اللجوء إلى عمالة الأطفال. وبالطبع، وكما لا يخفى، يجد الكثيرون ببساطة طرقا لمغادرة سورية.

كما أن مأساة المحتجزين والمختفين والمفقودين ظلت دون تغيير. وفيما يتعلق بتلك المسألة على الأقل، فإن قرار الجمعية العامة بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية من خلال اتخاذها القرار 301/77 يمثل بارقة أمل. وأحدث أطراف النزاع على التعاون مع المؤسسة وتبادل المعلومات مع الأسر بشأن مصير المفقودين، تماما مثلما سيفعلون لو اتخذت إجراءات للإفراج عن المحتجزين على نطاق واسع ووقف الممارسات - التي لا تزال هناك تقارير كثيرة ترد عنها - المتمثلة في اعتقال العائدين وترحيل الأطفال قسرا إلى معسكرات التدريب العسكري، فضلا عن تعذيب المعتقلين الذي أدى إلى حدوث وفيات.

وإذا أردنا المضي قدماً، فإنني أناشد الحكومة السورية أن تعمل بشكل استباقي مع الأمم المتحدة في السعي إلى إيجاد سبيل سياسي للخروج من النزاع. وسأواصل أيضا العمل مع هيئة التفاوض السورية، التي اجتمعت معها نائبتي، السيدة نجاة رشدي، في جنيف هذا الشهر. وأشكر العديد من الأشخاص في المنطقة وخارجها الذين يسعون إلى تعزيز الرسالة الأساسية للأمم المتحدة في ذلك الصدد، ولا أزال أعطي الأولوية للعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة في المنطقة. وكما فعلنا جميعاً، سنواصل التشاور على نطاق واسع مع المجتمع المدني السوري والنساء السوريات، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية.

وأود أن أشدد على أن هذا الموضوع هو من بين عدة مواضيع يمكن أن يكون إجراء مناقشة أوسع نطاقاً بشأنها على أساس خطوات مقابل أخرى أمراً مثيراً. وهناك العديد من المواضيع الأخرى، كما أشرت في الماضي. ويتعين علينا إجراء حوار بشأنها لأنه بينما استمرت الجهود الدبلوماسية، بقيت أشياء كثيرة دون تغيير تماما في هذه الحرب، كما يُذكرنا المجتمع المدني السوري باستمرار. فلا تزال سورية منقسمة إقليمياً، ولا يزال المجتمع السوري منقسماً كذلك بشأن العديد من المسائل. وهناك خمسة جيوش أجنبية موجودة في سورية وقد شهدنا تصاعداً مقلقا في التوترات فيما بينها في الشهر الماضي. ولا يزال المدنيون يتعرضون للاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. ولا يزالون يتعرضون للإصابة أو القتل، وسط اشتباكات عنيفة وتبادل لقذائف الهاون والصواريخ والمدفعية بشكل منتظم في شمال شرق وشمال غرب سورية. وشهد هذا الشهر أيضا غارات جوية نُسبت إلى إسرائيل، كما وردت تقارير عن غارات تركية بطائرات مسيرة وثمة أنباء عن غارات جوية تشنها قوات موالية للحكومة شمال حلب وتقارير من الولايات المتحدة تفيد بأنها نفذت غارات بطائرات مسيرة بالقرب من منطقة الباب على زعيم لتنظيم داعش. وتحولت التوترات في الجنوب الغربي إلى تصعيد عسكري مرة أخرى. ولا يزال الهدوء المستدام الذي يمكن أن يؤدي إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد أمراً أساسياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة لا يزال حقيقياً جداً ويجب التصدي له بطريقة تعاونية.

في الوقت نفسه، تتفاقم الأزمة الاقتصادية في سورية. ولإعطاء مثال واحد فقط، انخفضت قيمة الليرة السورية في هذا الشهر إلى مستوى قياسي، إذ تجاوز السعر غير الرسمي لأول مرة 12 000 ليرة سورية مقابل دولار أمريكي واحد. إن تأثير ذلك على جميع السوريين، الذين يعيش 9 من بين كل 10 منهم تحت خط الفقر، خطير جداً. ولنأخذ أحد المؤشرات فحسب، يكسب بعض العمال الآن أقل من 8 دولارات شهرياً بينما كان دخلهم الشهري في حزيران/يونيه حوالي 18 دولاراً، مما يعني أن عائلاتهم بالكاد تستطيع الآن تحمل تكلفة وجبة

أن لدينا طرائق العمل التي تمكننا من الوفاء بولايتنا بطريقة قائمة على المبادئ.

وفي غضون ذلك، يواصل أفراد الأمم المتحدة وإمدادات الإغاثة والمساعدات في مجال الحماية دخول شمال غرب سورية عبر معبري باب السلام والراعي الحدوديين. ومنذ 10 تموز/يوليه، استخدمت 18 شاحنة و 10 بعثات عبر الحدود المعبرين الحدوديين لتجديد المخزونات ورصد البرامج وتقييم الاحتياجات في الميدان. وفي الوقت الراهن، تجري عملياتنا الأساسية عبر المعبرين. وبالتوازي مع ذلك، تستخدم معظم وكالات الأمم المتحدة في الوقت الحالي مواد المساعدات الإنسانية التي وضعت مسبقاً لأسباب استراتيجية داخل شمال غرب سورية قبل 10 تموز/يوليه بهدف كفالة استمرارية المساعدات الإنسانية. وكما أشرنا بالفعل، فإن العمليات عبر الحدود في شمال غرب سورية لطالما كانت، ويجب أن تظل، تسترشد بمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. ويمكن الهدف الأسمى في كفالة الوصول الآمن والحسن التوقيت إلى المدنيين المحتاجين بالسرعة المطلوبة وعلى النطاق اللازم.

إن عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود من بين أكثر العمليات الإنسانية خضوعاً للرقابة في العالم، وسيتعين استكشاف مستقبل أي آلية رصد توضع عند المعابر الحدودية لضمان الطابع الإنساني للشحنات العابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، يتواصل رصد إيصال المساعدات بقوة بمجرد دخولها إلى سورية. ويجري الرصد على ثلاثة مستويات مختلفة وهو عنصر حاسم الأهمية في عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود. ويحدوني الأمل في تمديد الإنذ الذي منحه الحكومة السورية باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين قبل انتهاء صلاحيته في 13 آب/أغسطس. فالمعابر ستظل لا غنى عنها في المستقبل المنظور.

وتضفي المستويات القياسية للاحتياجات مزيداً من الإلحاح على تيسير وصول المساعدات الإنسانية عبر جميع الطرق المتاحة، سواء عبر الحدود أو عبر خطوط النزاع، تمشياً مع الالتزام بتيسير

ويتطلب تغيير الديناميات الانخراط بروح من البراغماتية والمرونة وشعوراً أكبر بالإلحاح والإيقاع. وهو يتطلب جهوداً دبلوماسية دولية بناءة ومنسقة دعماً لبناء الثقة الحقيقي. كما يتطلب وحدة إقليمية ودولية لدعم عملية سياسية، يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة لاستعادة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري. وكلما ازدادت قدرة أعضاء المجلس على العمل معاً على الرغم من اختلافاتهم، زادت قدرتهم على تشجيع السوريين ودعمهم لفعل الشيء نفسه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالحديث عن الشاغل الملح والمشارك المتمثل في استمرار المساعدة عبر الحدود لشمال غرب سورية من أجل توفير الدعم الحيوي لملايين المدنيين الضعفاء. كما قيل مرات عديدة في هذه القاعة، فإن المعونة عبر الحدود مسألة حياة أو موت بالنسبة لأولئك الملايين. وينبغي ألا يكون مستقبل المساعدة عبر الحدود قراراً سياسياً بل قراراً إنسانياً. ولذلك كان من المخيب للأمل بشكل كبير، كما قال الأمين العام، أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن تمديد تفويضه لعمليات الإغاثة عبر الحدود التي تقوم بها الأمم المتحدة في سورية.

وتقف الأمم المتحدة وشركاؤها على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة عبر الحدود من خلال معبر باب الهوى بالنطاق والحجم المطلوبين. وقد أحطنا علماً بالرسالة الواردة من الحكومة السورية التي تمنح الأمم المتحدة الإنذ باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية. ولا نزال مشاركين في مناقشة الشروط المبينة في تلك الرسالة والطرائق الأساسية لتنظيم عملياتنا القائمة على المبادئ. وقد شجع عدة من أعضاء المجلس منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والحكومة السورية على إجراء مناقشات ثنائية بشأن الطرائق التي تنظم العمليات الإنسانية في شمال غرب سورية. وسواصل تلك المناقشات للتأكد من

أخرى من التدهور الاقتصادي عن ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والوقود. وارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية بأكثر من 90 في المائة على مدار هذا العام، فلم تعد المواد الغذائية الأساسية وغيرها من الضروريات في متناول ملايين الأسر. ويعاني ما يقرب من 12 مليون شخص حالياً - أي أكثر من 50 في المائة من السكان - من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه 2,9 مليون شخص آخرين خطر الانزلاق في هوة الجوع.

وعلى الرغم من أوجه الضعف الشديدة، لم تُمول خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لعام 2023 سوى بنسبة 13,3 في المائة. ويساورني قلق بالغ إزاء عواقب هذا النقص الحاد في التمويل الذي يعني أنه سيتعين علينا أن نواصل تحديد أولويات استجابتنا وأن نتخذ خيارات صعبة مرة أخرى هذا العام. ومن المرجح أن يضر ذلك بالمساعدات المنقذة للحياة ويحد من الاستثمارات في توفير سبل كسب العيش والخدمات الأساسية. وسيُسفر عن ارتفاع معدلات التسرب من المدارس وانعدام الأمن الغذائي الحاد وانخفاض تدخلات الحماية. وبغية إعطاء أعضاء المجلس مثالا لما يعنيه ذلك عمليا، لا يتلقى المستفيدون من المساعدة الغذائية حالياً سوى 50 في المائة من مقادير حصص الإعاشة الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أوقف هذا الشهر ما يصل إلى 40 في المائة من المساعدات، أي المساعدات المقدمة لـ 2,5 مليون شخص، بسبب نقص التمويل. وبعد مرور شهر واحد من انعقاد مؤتمر بروكسل، من الأهمية بمكان الآن تحويل التعهدات السخية المعلنة إلى مدفوعات مبكرة للتمويل.

إننا الآن عند منعطف هام - إننا بصدد لحظة تغيير غير أنها لحظة استمرارية أيضاً. وكما يكرر الأمين العام بانتظام في جميع مناقشاتنا ومداولاتنا وقراراتنا، يجب أن نبقي تركيزنا الجماعي منصبا على تلبية الاحتياجات الملحة للشعب السوري. ويشمل ذلك كفالة إيصال المساعدات الإنسانية الشاملة والمنقذة للحياة التي يمكن التنبؤ بها من خلال أكثر الوسائل فعالية والدعوة إلى توفير التمويل اللازم للقيام بذلك ومطالبة الأطراف باحترام القانون الدولي وتجديد الجهود

المرور السريع ودون عوائق للمساعدات الغوثية بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويعيش بعض أشد الفئات السكانية ضعفا في سورية في شمال غرب البلد - حيث يحتاج 4,1 من أصل 4,6 ملايين شخص هناك إلى المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويشكّل النساء والأطفال نحو 80 في المائة من أولئك الأشخاص. وسعياً لمعالجة تلك المستويات الشديدة من الضعف، نحتاج إلى قدر أكبر من القدرة على التنبؤ، وهو ما لا يوفره إذن مدته ثلاثة أو ستة أشهر. وتطرح هذه المدة القصيرة تحديات خطيرة أمام عملياتنا وتمويلنا ولوجستياتنا ومشترياتنا. ويمكن أن يؤدي، على الأرجح، إلى انقطاعات في الاستجابة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا توفر لنا هذه الأطر الزمنية القصيرة الحد الأدنى من الوقت اللازم لتنفيذ برامج فعالة للإنعاش المبكر، بما في ذلك دعم سبل كسب العيش وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية التي تضررت من جراء الزلازل. وسنواصل بذل الجهود المنسقة لتوسيع نطاق أنشطة الإنعاش المبكر في جميع أنحاء سورية.

وأشعر بقلق عميق أيضاً إزاء الأعمال العدائية المكثفة التي شهدناها في شمال غرب سورية في الأسابيع الماضية، إذ أسفرت الغارات الجوية وعمليات القصف عن سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. وتركت الأعمال العدائية الناس في حالة خوف من وقوع المزيد من الهجمات ويمكن أن تتسبب في نزوح المزيد من الأشخاص. وإجمالاً، شهدنا منذ بداية هذا العام مقتل ما لا يقل عن 26 مدنياً، من بينهم خمس نساء وستة أطفال، وإصابة ما لا يقل عن 74 مدنياً، وفقاً لأنشطة الرصد التي تجريها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي ظل استمرار القتال والأعمال العدائية، أحث أطراف النزاع على احترام القانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين وتقليله إلى أدنى حد.

وكما ذكر المبعوث الخاص للتو، تستمر الظروف الاجتماعية والاقتصادية في التدهور في جميع أنحاء سورية. وقد أسفر الانخفاض السريع في قيمة العملة إلى مستوى قياسي جديد في تموز/يوليه وأشكال

ويتسق اتساقا تاما مع مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وذلك يعني أن المعونة يجب أن تصل إلى جميع المحتاجين من دون أي تمييز. ووفقا للقانون الدولي الإنساني، فإن الأطراف ملزمة بالسماح للإغاثة الإنسانية بالمرور السريع ومن دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. وتشكل أدوات التمويل والرصد مسائل رئيسية ينبغي أخذها في الاعتبار في أي عملية مستمرة عبر الحدود تقوم بها الأمم المتحدة. ونود أن نذكر الجميع بأن جميع طرق الوصول، بما في ذلك تسليم المساعدات عبر خطوط التماس، لا تزال تشكل جزءا حاسما من النهج الشامل تجاه سورية.

وكما نعلم، كان باب الهوى المحور الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في شمال غرب سورية، حيث تتعامل مع 85 في المائة من عمليات التسليم. ولذلك، نلاحظ مع القلق أنه لم تتحل أي معونة من الأمم المتحدة من خلالها منذ انتهاء صلاحية الآلية العابرة للحدود قبل أسبوعين تقريبا. وذلك يزيد من قلق ملايين الأشخاص المحتاجين في شمال غرب سورية الذين لا يعرفون ما إذا كانوا سيحصلون على المساعدات المنقذة للحياة. ويجب ألا ننسى الثمن الإنساني المرتبط بهذا النوع من عدم اليقين. ونظّل نأمل في أن يتم التوصل إلى تفاهم حتى تتمكن الأمم المتحدة من استئناف استخدام المعبر الحدودي ونحن على استعداد، بوصفنا مشاركين في القيام بالصياغة، لتقديم أي دعم ضروري.

وما زال يساورنا القلق إزاء التمويل المنخفض جدا لخطة الاستجابة الإنسانية. وتحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها إلى دعم أكبر لتلبية الاحتياجات المتزايدة في سورية، لا سيما في أعقاب زلازل فبراير. ونردد الدعوات إلى المزيد من التمويل الإنساني، بما في ذلك برامج التعافي المبكر وسبل العيش في جميع مناطق سورية. وفي الوقت نفسه، نسلم بأن البلدان المانحة تحتاج إلى إمكانية التنبؤ بالأنشطة الإنسانية وثقت في الطابع العملي واستمرار الاتفاقات من أجل التمويل من دون انقطاع. ويؤدي رصد إيصال المعونة الإنسانية والإبلاغ عنه دورا حاسما في بناء ذلك الضمان. ولم تسترشد سويسرا والبرازيل، بوصفهما مشاركين في الصياغة، إلا بالواجب الإنساني. ولا تزال

المجدية للتوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإيجاد تسوية سياسية وإنهاء النزاع. ولا يمكننا التخلي عن الشعب السوري الذي يعول علينا حقا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم البرازيل وسويسرا، القائمتين على الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري. وسأتكلم عقب ذلك بصفتي الوطنية.

نرحب بمشاركة سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم. ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتهما.

في 13 تموز/يوليه، أبلغتنا البعثة الدائمة لسورية بقرار حكومتها فتح معبر باب الهوى الحدودي للأمم المتحدة لتستخدمه لمدة ستة أشهر. ونقدر زيادة التعاون بين الحكومة السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوفير المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للشعب السوري. وفي حين أن قرار الحكومة السورية يمكن أن يكون أساسا لتضطلع الأمم المتحدة بصورة قانونية بعمليات إنسانية عبر الحدود من خلال معبر باب الهوى، فقد استمعنا بعناية شديدة إلى شواغل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن المذكرة الشفوية المؤرخة 13 تموز/يوليه. واستمعنا أيضا إلى مختلف الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، في ذلك الصدد. ونرحب باستعداد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة السورية لمناقشة الشروط التي يمكن بموجبها الاستمرار في العمليات الإنسانية عبر معبر باب الهوى.

ونؤكد من جديد أن أي حل نتوصل إليه من أجل التخفيف من محنة السوريين يجب أن يمثل امتثالا كاملا للقانون الدولي الإنساني

القصور، بما في ذلك إعادة عقد اللجنة الدستورية. ونشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على جهوده المتواصلة في هذا الصدد وانخراطه المستمر مع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى الالتزام التزاماً حقيقياً بإيجاد طريق للحرية الديمقراطية والاستقرار والتنمية في سورية. ولكن واضحاً. إنها جميعاً مدينة بذلك لمواطنيها، داخل البلد وخارجه.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد راجاسينغام على إحاطتهما اليوم.

لقد اجتمع المجلس عدة مرات بشأن هذه المسألة، خلال الشهر الماضي، وفعلنا ذلك لأن الاحتياجات الإنسانية في سورية كبيرة جداً والمخاطر كبيرة جداً. وكما نعلم جميعاً، بذل المشاركون في القيام بالصياغة، البرازيل وسويسرا، كل جهد ممكن للتوصل إلى قرار توافقي بشأن المساعدة عبر الحدود، ولكن عضوا دائماً واحداً وقف في طريق عمل المجلس. ولكن واضحاً هنا. تتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن توقف عمليات الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود عن طريق باب الهوى. فقد رفضت روسيا التفاوض بحسن نية، وكان حق النقض الذي استخدمته تذكره أخرى بأن روسيا لا تولي اهتماماً يذكر بالاحتياجات الضعفاء أو لا تولي أي اهتمام بها على الإطلاق (انظر S/PV.9371). وتشير التقارير إلى أن روسيا نفذت، اليوم فقط، جولة أخرى من الهجمات على البنية التحتية للحبوب في أوكرانيا. وتواصل روسيا شن حرب على الإمدادات الغذائية في العالم، الأمر الذي له عواقب وخيمة، خاصة بالنسبة للناس في سورية وفي بلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا.

يقر إعلان نظام الأسد أنه سيسمح بإيصال المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر باب الهوى بالحاجة إلى المساعدة عبر الحدود ولكنه يتضمن قيوداً غير مقبولة قد تعيق الإغاثة وتعرض العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، للخطر. وأتوه إلى أن فتح النظام لباب السلام وباب الراعي لم يتضمن تلك القيود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنز النظام مدته ستة أشهر

ملتزمين بالعمل مع أعضاء المجلس ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسورية وأصحاب المصلحة المهمين الآخرين، فضلاً عن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. إننا نفعل ذلك منذ البداية وواصلنا القيام به منذ يوم الثلاثاء، 11 تموز/يوليه، وسنواصل القيام به لضمان التحقيق الكامل للهدف النهائي المتمثل في مساعدة الشعب السوري وأن نتمكن من الاضطلاع بدورنا، بوصفنا مشاركين في القيام بالصياغة، بأقصى ما نستطيع.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تتفق البرازيل تماماً مع الأمين العام في تقييمه بأن ما من شيء يمكن أن يخفف المعاناة في سورية ويوقف مد الاحتياجات الإنسانية من التوصل إلى حل سياسي جامع وشامل ومستدام لإنهاء النزاع، وفقاً للقرار 2254 (2015). ولا يمكن المبالغة في أهمية القرار 2254 (2015)، لأنه يوفر خريطة طريق واضحة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع، مع احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وكرامتها. وسيكون من الأهمية بمكان أن تنقيد جميع الأطراف المعنية بتلك المبادئ وأن تتصرف وفقاً لها. ويتحتم أيضاً ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد والامتنال الكامل لجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني. وندين أي أعمال انفرادية تشجع على المزيد من العنف وعدم الاستقرار في المنطقة. ونعارض بشدة الإرهاب وجميع أشكال العنف التي تعرض سلامة المدنيين ورفاههم للخطر.

لقد طال الانتظار لوقف شامل لإطلاق النار. وقد يعتبر البعض التوصل إلى حل تفاوضي أمراً غير واقعي. إن ما هو وهمي، من وجهة نظر البرازيل، هو فكرة أن الحل العسكري يمكن أن يحقق سلاماً حقيقياً لجميع السوريين أو أن يكون أساساً متيناً لإعادة إعمار سورية وتميئتها. وقد فتحت التطورات الإيجابية الأخيرة، مثل عودة البلد إلى جامعة الدول العربية، سبلاً هامة محتملة لإحراز تقدم ذي مغزى كان يبدو مستحيلاً قبل فترة وجيزة. ونتفق مع المبعوث الخاص على أنه من الضروري عدم تفويت فرصة إعادة المشاركة التي أوجدها الزخم الإيجابي الحالي. وسيكون من الأهمية بمكان أيضاً استئناف عملية سياسية ذات مصداقية بين السوريين مع نتائج ملموسة على المدى

متطلبات الإبلاغ الجديدة للشركاء أو المستفيدين المحليين. ولجميع هذه العناصر الخمسة أهمية حاسمة. وستعزز تلك العناصر الثقة بين الدول المانحة والشركاء المنفذين، وتؤكد من جديد أن عمليات الأمم المتحدة لن تسترشد إلا بالمبادئ الإنسانية، وستحافظ على تدابير الحماية للتمويل المقدم من الشركاء والمانحين وتعززها، وستمنح العاملين في المجال الإنساني القدرة على التنبؤ التي يحتاجون إليها لإنقاذ الأرواح.

ونقدر التزام وكيل الأمين العام غريفيث بإبقاء المجلس والمانحين على علم بالتقدم المحرز في محادثاته مع النظام، ونحن على استعداد لأن يستعرض المجلس أي تفاهم يتوصل إليه للتأكد من أنه يحتوي على تلك العناصر. وأي شيء أقل مما أوجزته اليوم سيتطلب من المجلس أن يسعى إلى الحصول على ولاية لإعادة تفويض الآلية العابرة للحدود.

لقد عبرت إلى سورية أكثر من 62 000 شاحنة محملة بالمساعدات المنقذة للحياة، تشمل الغذاء والماء والدواء وغيرها من الضروريات، منذ أن اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2165 (2014) في عام 2014. ولكن الأزمة الإنسانية اليوم لم تكن قط بمثل هذا السوء. فقد دفع اثنا عشر عاما من الحرب وزلزال هذا العام الشعب السوري إلى حافة الهاوية. إن الشعب السوري يصرخ طلبا للدعم، وأكثر من أي شيء آخر، من أجل السلام. وتشعر الولايات المتحدة بحزن عميق ولكنها ليست متفاجئة من إحاطة المبعوث الخاص بيدرسن، التي أوضحت أن الوضع السياسي في سورية لا يزال قاتما.

وينبغي ألا يخطئ أحد في أن اللوم يقع على روسيا ونظام الأسد. لقد وضعت روسيا والنظام اللجنة الدستورية في حالة جمود. فقد رفضوا جهود المبعوث الخاص بيدرسن لإطلاق عملية تدريجية، وعارضوا أو عرقلوا معظم الجهود الرامية إلى النهوض بجوانب أخرى من القرار 2254 (2015)، بما في ذلك من خلال التصويت ضد قرار الجمعية العامة بإنشاء آلية جديدة غير سياسية لمعالجة مصير المحتجزين والأشخاص المختفين.

وخلاصة القول هي أن المجلس، بالنظر إلى سجل سورية المخزي، لا يمكن أن يثق في يفعل نظام الأسد الشيء الصحيح بشأن

فقط، أي نصف الفترة الضرورية الدنيا التي أوصى بها الأمين العام. وإذ يواصل وكيل الأمين العام غريفيث التعامل مع نظام الأسد بشأن معايير عمليات الأمم المتحدة المستقبلية، يجب علينا أن نتذكر أن لدى النظام سجل في إعاقة الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في سورية. وقد شهدنا ذلك مرارا وتكرارا لأكثر من عقد من الزمان. وتتفق الشروط والمطالب غير المقبولة الواردة في المذكرة الشفوية المؤرخة 13 تموز/يوليه مع ذلك السجل المثير للقلق. ولذلك السبب، انضمت الولايات المتحدة إلى المانحين الرئيسيين الآخرين في توضيح أن أي ترتيب للوصول عبر الحدود يجب أن يتضمن خمسة عناصر رئيسية.

أولا، يجب أن يحافظ على استقلالية العمليات. وينبغي السماح للأمم المتحدة بالانخراط مع جميع الأطراف في الميدان، بما يتفق مع الطريقة التي تقدم بها المساعدة في جميع أنحاء العالم.

ثانيا، يجب أن تحافظ على هيكل استجابة يشمل سورية بأكملها. فيجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستمرار في تشغيل مراكز الاستجابة خارج المناطق التي يسيطر عليها النظام. وينبغي ألا يتدخل النظام في ترتيبات الوصول بين الأمم المتحدة والسلطات المحلية في المناطق غير الخاضعة لسيطرته.

ثالثا، ينبغي منح حق الوصول لأطول فترة ممكنة ويجب ألا تنتقضي في منتصف الشتاء. إن ضمان الوصول ضروري لتوفير القدرة على التنبؤ والكفاءة التي يحتاج إليها المانحون وشركاء الأمم المتحدة والشعب السوري. وبالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية الهائلة والمستمرة في شمال غرب سورية، لا يوجد مبرر لضمانات الوصول قصيرة الأجل والمخصصة.

رابعا، يجب أن يظل إيصال المساعدة متسقا مع المبادئ الإنسانية، وينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على قدرتها على تحديد مخصصاتها، بما في ذلك التصميم والاستهداف، على أساس الاحتياجات وحدها وبما يتسق مع مبادئ الحياد والنزاهة.

خامسا، يجب أن يحافظ أي ترتيب على عملية الرصد عبر الحدود التي أنشئت أصلا بموجب القرار 2165 (2014) وأن يتجنب

مبادئ سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب على الشعب السوري نفسه، دون ضغوط خارجية، أن يتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بالهيكل المستقبلي لبلده.

والمنصة الوحيدة لهذا الحوار المباشر بين السوريين كانت ولا تزال هي اللجنة الدستورية. وأي محاولات لفرض أطر وصيغ ومخططات أخرى على الشعب السوري لن تؤدي إلا إلى طريق مسدود. وستستأنف اللجنة الدستورية عملها بعد أن تختار الأطراف مكانا مناسباً لعقد الاجتماعات، غير سويسرا. وعلى حد علمنا، فإن تلك العملية تقترب من نهايتها.

أما بالنسبة للجوانب الإنسانية للحالة في سورية، فبعد خمسة أيام فقط من مناقشة المسألة في الجمعية العامة، ليس لدينا شيء جديد نضيفه إلى ما قيل يوم الأربعاء الماضي (انظر A/77/PV.90 و A/77/PV.91). ويسرنا أن المساعدة الإنسانية الدولية لشعب سورية ستنفذ الآن بنفس الطريقة التي تنفذ بها في سياق أي بلد آخر، أي بموافقة حكومة ذلك البلد المعترف بها دولياً وبالتنسيق الوثيق معها. ونثق بأن فريق الأمم المتحدة المعني بالعمل الإنساني سيأخذ على محمل الجد إنشاء طريق للإمدادات الإنسانية عبر الحدود إلى إدلب في ظل الظروف الجديدة، عبر نقطة تفتيش باب الهوى، كما هو الحال بالفعل بالنسبة لنقطتي تفتيش باب السلام والراعي. ويمتلك الفريق الخاص بوكيل الأمين العام غريفيث جميع الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك. وليست هناك حاجة إلى أن يتخذ مجلس الأمن أي قرارات أخرى تحقيقاً لتلك الغاية. ودعونا لا ننسى أن المساعدة للمحتاجين ينبغي أن تقدم عبر جميع القنوات الممكنة، بما في ذلك من خلال خطوط التماس.

ونأمل ألا ينفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أوامر الدول الغربية، التي يبدو أنها قلقه من احتمال أن تتعاون الأمم المتحدة مع السلطات السورية الشرعية، كما ينبغي أن يكون.

ولدى العاملين في المجال الإنساني الآن فرصة ممتازة للبدء بصفحة بيضاء وأخيراً إعطاء الأولوية لمصالح أولئك الذين يحتاجون

إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ويجب أن يظل المجلس مشاركاً بعمق في المسائل الإنسانية في سورية. وذلك هو ما تلتزم به الولايات المتحدة ملتزمة بالضبط. لقد طلب منا المبعوث الخاص بيدرسن أن ننهض ونلبي احتياجات الشعب السوري، وهذا بالضبط ما نحاول القيام به. لن نتوانى أبداً في دعمنا لاحتياجات الشعب السوري.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راجاسينغام، على تقريريهما عن الجوانب السياسية والإنسانية للحالة في سورية.

اليوم، لا تزال الحالة في الميدان في بلدنا الصديق سورية محفوفة بالتوتر. وبالإضافة إلى الوجود العسكري غير الشرعي في شمال سورية، بما في ذلك وجود الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة شرق الفرات، هناك عوامل خطيرة أخرى، مثل الضربات الجوية التعسفية التي يشنها سلاح الجو الإسرائيلي ضد دمشق والمناطق المحيطة بها، والتي نفذ آخرها في 19 تموز/يوليه. كما أن الأنشطة الإرهابية في جنوب البلد، تحت غطاء ما يسمى بالمنطقة الأمنية بالقرب من التنف التي أنشأتها واشنطن بشكل تعسفي، هي أيضاً مدعاة للقلق.

ونعتقد أن عودة الجمهورية العربية السورية إلى الأسرة العربية واستعادة العلاقات مع تركيا سيبسران حدوث تحسن شامل في الأجواء في منطقة الشرق الأوسط وانتعاش سريع من عواقب الأزمة السورية. وفي ذلك السياق، نعتبر المحاولات المرحجة وغير الملائمة من جانب البلدان الغربية لعرقلة تلك العمليات الطبيعية تؤدي إلى نتائج عكسية. وهذه الخطوات غير البناءة، في رأينا، تشكل تدخلاً في القرارات السيادية للدول وتسييساً للمسائل الإنسانية البحتة مثل الإنعاش المبكر وتيسير عودة اللاجئين.

لقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار وبلا كلل إلى عملية تسوية سياسية في سورية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، بدعم من الأمم المتحدة بما يتفق بدقة مع القرار 2254 (2015). وفي الوقت نفسه، نعتقد أن طرائق الوساطة الدولية يجب أن تستند إلى احترام

الإنسانية، السيد راميش راجاسينغام، على عرضيهما الهامين. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

لقد استمرت الأزمات السياسية والأمنية في سورية لأكثر من عقد من الزمان. كما تفاقمَت بسبب الأزمة الإنسانية وآثار الزلزال الذي حدث في شباط/فبراير الماضي وما تزال قائمة إلى الآن. نتيجة لذلك يتعرض أكثر من 23 مليون شخص لمعاناة يومية. وبينما تزداد الاحتياجات الإنسانية يزداد معها أيضا حزن الشعب السوري المكوم.

في هذا السياق ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن مرة أخرى بقرار الحكومة السورية تمديد تدابير الطوارئ، بما في ذلك فتح المعبرين الإضافيين في باب السلام والري حتى 13 آب/أغسطس 2023. كما نحيط علما بقرار الحكومة منح الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الإذن باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين في شمال غرب سورية بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية لمدة ستة أشهر تبدأ في 13 تموز/يوليو 2023. إننا نعمل على تصميم الأمم المتحدة ومجلس الأمن على بذل كل ما في وسعهما لتحقيق الاستقرار وتحسين الظروف الإنسانية والمعيشية للشعب السوري. ويجب أن نواصل جهودنا لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بجميع الطرق إلى المحتاجين في جميع الأراضي السورية.

نلاحظ أن تقرير الأمين العام (S/2023/464) يؤكد أهمية العمليات عبر الحدود. وقد عبرت 1 068 شاحنة قادمة من تركيا إلى شمال غرب سورية عبر معبر باب الهوى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير دخلت 127 شاحنة إلى سورية عبر معبري باب السلام والراعي الحدوديين مرتين. كما نفذت الأمم المتحدة 116 بعثة مشتركة بين الوكالات عبر الحدود في شمال غرب البلد منذ 14 شباط/فبراير. ويجب أن تستمر هذه العمليات الإنسانية دون انقطاع لأن الحصول على الخدمات والإمدادات لتلبية الاحتياجات الأساسية وكفالة بقاء الملايين من الناس 80- في المائة منهم من النساء والأطفال - يعتمد عليها.

إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم أولئك الذين يقيمون في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، وليس فقط الإرهابيين المعترف بهم دوليا الذين تحصنوا في إدلب وورعاتهم الغربيين. ويجب أن يتم ذلك على النحو الصحيح والسليم، مع احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

لقد سمعنا مرة أخرى اليوم كيف أن الأداة المباشرة والعرفية المتمثلة في خطة الأمم المتحدة الإنسانية لسورية تعاني من نقص حاد في التمويل. ونحث المانحين الذين يضعون مصالح المحتاجين فوق الاعتبارات الجيوسياسية على الاستجابة لنداء الأمم المتحدة للمساعدة، في جملة أمور، في تمويل مشاريع الإنعاش المبكر في جميع أنحاء سورية.

وختاما، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأطرح على ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عددا من الأسئلة.

أولا، ما هو مصير تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في سورية حول تأثير العقوبات الأحادية على الحالة الإنسانية في البلد؟ وينبغي ألا يتجاهل الجناح الإنساني للأمم المتحدة هذه المسألة بأي حال من الأحوال، فنحن نتكلم أساسا عن شكل من أشكال العقاب الجماعي ضد ملايين السوريين العاديين. وإلا فإن كل ما اتفقنا عليه هنا لن يكون مجديا.

ثانيا، في ظل الظروف الجديدة، ما هو وضع الدليل الداخلي للأمانة العامة الخاص بالأمن العام، المعنون "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية"؟ وكما نعلم، فإن ذلك الدليل يحظر في الواقع على هياكل الأمم المتحدة القيام بأعمال الإنعاش في سورية. فهل هذا هو التوقيت المثالي لأن تصبح تلك الوثيقة المخزية شيئا من التاريخ؟

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهي غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

ونود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، ومدير التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون

ونحن مقتنعون بأن القرار 2254 (2015) سيظل خريطة الطريق الرئيسية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية. ولكن يساور الأعضاء الأفارقة الثلاثة القلق إزاء استمرار الأعمال العدائية لا سيما في شمال سورية. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار بما يحقق مصالح الشعب السوري واستقرار المنطقة.

ويجب على أطراف النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما كفالة حماية المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. تشكل حالات الاحتجاز التعسفي من قبل أطراف النزاع انتهاكا للحريات الأساسية، ونحث جميع أصحاب المصلحة على الاحترام الصارم لحق الجميع في حرية التعبير.

ويساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث القلق إزاء وجود قوات عسكرية أجنبية الأمر الذي يزعزع الأمن الإقليمي والدولي. ونكرر موقفنا القائم على أنه لا ينبغي استخدام سورية ساحة معركة للمنافسات الجيوسياسية.

تؤكد مجموعة الدول الثلاث دعمها للمبعوث الخاص السيد غير بيدرسن. ونقدر جهوده لوضع حد للنزاع الذي ظل يمزق سورية منذ أكثر من 12 عاما. ولا يزال الشعب السوري يدفع ثمننا باهظا. ويجب على جميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي بأسره أن يبذلوا قصارى جهدهم لمعالجة الحالة الإنسانية وأن يضعوا جانبا جميع الاعتبارات السياسية وأن يسترشدوا بمصالح الشعب السوري وحدها.

السيد سباسي (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغام على إحاطتهما.

وكما سمعنا للتو، لا تزال الاحتياجات الإنسانية لسورية هي الأكبر في جميع أنحاء العالم. ونتوقع زيادة كبيرة في الاحتياجات، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الهائلة بالفعل الناتجة عن أكثر من 12 عاماً من النزاع في سورية. إن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية قد بات في أدنى مستوياته على الإطلاق.

تواجه سورية عددا من التحديات التي تستحق تسليط الضوء عليها: عدم إمكانية الحصول على مياه الشرب بكميات كافية في جميع أنحاء شمال البلد، النقص المزمن في الوقود والكهرباء بسبب جائحة مرض الكوليرا، علاوة على الانهيار التام للخدمات الاجتماعية الأساسية ولا سيما للنساء والفتيات، ومشاكل الحماية المتزايدة مثل العنف الجنساني وسوء التغذية والاضطرابات النفسية بين الأطفال. ونظرا لحجم هذه التحديات يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك على وجه الاستعجال لأجل التصدي لها بطريقة فعالة ومنسقة. ويجب عدم استغلال الحالة الإنسانية في البلد.

تلاحظ غابون وغانا وموزمبيق باهتمام تحقيق هدف التمويل البالغ 398 مليون دولار للنداء الطارئ للزلزال في سورية. كما نرحب بنتائج مؤتمر بروكسل السابع المعني بسورية والمنطقة الذي عقد يومي 14 و 15 حزيران/يونيو حيث سجلت تعهدات مالية بأكثر من 9.4 بليون دولار لعام 2023 وأكثر من بليون دولار لعام 2024. ونجدد ندائنا إلى المانحين للوفاء بتعهداتهم.

على الجبهة السياسية لا تزال مجموعة الدول الأفريقية الثلاث مقتنعة بأن الحل السياسي المتصاغر وحده الذي سيمكن الشعب السوري من استعادة السلام والأمن والاستقرار والكرامة، مما يعني وقف الأعمال العدائية واستعادة سلطة الدولة على كامل الأراضي السورية فضلا عن إجراء حوار شامل وبحسن نية يشمل المجتمع السوري بأسره بمن في ذلك النساء والشباب والأقليات. بيد أن الانقسامات الحالية داخل الطبقة السياسية السورية وأزمة الثقة بين الأطراف تجعلان احتمال إجراء حوار سوري داخلي في إطار اللجنة الدستورية غير مرجح الآن. عليه نحث جميع الأطراف على تحية خلافاتها جانبا وإعطاء زخم جديد للعملية السياسية. وتشجع مجموعة الدول الأفريقية الثلاث أيضا دور ودعم الجهات الفاعلة الإقليمية وجميع الدول الأخرى التي لديها نفوذ على الجانبين في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار. كما أن الالتزام القاطع وحسن النية من جانب بلدان المنطقة أمران أساسيان لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد نرحب بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية.

سورية ولمعالجة الواجب الإنساني. يجب أن نثبت للشعب السوري أنه لم يتم التخلي عنه. فهم بحاجة إلى المساعدة الآن أكثر من أي وقت مضى.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أتقدم بالشكر إلى السيد بيدرسن والسيد راجاسينغام على ما أسهما به.

تتواصل الحرب في سورية، وكذلك معاناة الشعب السوري. وقد نزح 12 مليون شخص، ولجأ الملايين منهم إلى البلدان المجاورة أو إلى أماكن أخرى، واختفى 130 000 شخص. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا باتخاذ الجمعية العامة في 29 حزيران/يونيه القرار 301/77 الذي ينشئ مؤسسة إنسانية دولية مستقلة لمساعدة أسر المفقودين في سورية.

ويساور فرنسا القلق أيضاً إزاء زعزعة الاستقرار الإقليمي الناجم عن شبكة إنتاج وتصدير الكبتاغون. فهذا هو الآن أحد الموارد المالية الرئيسية للنظام السوري الذي أصبح الآن دولة مخدرات.

وتعرب فرنسا وأوروبا عن تضامنهما مع الشعب السوري في مواجهة هذه المأساة. ومنذ عام 2011، مولت فرنسا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما يقارب 30 بليون يورو في سورية والبلدان المجاورة. وجمع مؤتمر بروكسل السابع بشأن سورية، الذي عقد يومي 14 و 15 حزيران/يونيه، 5,6 بليون يورو لعام 2023 وما بعده. وأود أن أشير إلى أن أكثر من 90 في المائة من المعونة تأتي من أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان. ولا تقدم روسيا، من جانبها، أي مساعدات عملياً، إن كان هنا أو في أي مكان آخر. إن بلدان المنطقة تستقبل اللاجئين على الرغم من التحدي الذي يمثله ذلك. ومن واجبنا مساعدتها.

والحل السياسي هو وحده الذي يمكن أن يضع حداً لمعاناة الشعب السوري. وفي حين أن زلازل 6 شباط/فبراير لم تؤد إلا إلى تفاقم الوضع الإنساني، لم تتردد روسيا في احتجاز أكثر من 4 ملايين

وكان الإذن بنقل المساعدات عبر الحدود من باب الهوى شريان الحياة لأكثر من 4 ملايين شخص في شمال غرب سورية. وكان استخدام روسيا لحق النقض بشأن تجديد القرار 2672 (2023) نكسة رهيبة. إن القرار السيادي للنظام السوري، بشروط، لا يوفر إمكانية التنبؤ الكافية للأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لتقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ولا تزال سورية حالة طوارئ، وقد تمكن نظام الأسد، بتواطؤ من روسيا، من تسييس كل جانب إنساني للأزمة. وما من شك في أن روسيا تستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح لتحقيق مكاسب سياسية.

ودعماً للواجب الإنساني، نشدد مرة أخرى على الحاجة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية عبر جميع الطرائق، بما في ذلك المساعدة الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس والإنعاش المبكر. وأكرر تأكيد موقف ألبانيا الثابت بأن الحقائق الإنسانية على أرض الواقع يجب أن تدفعنا إلى إيجاد حلٍّ من خلال قرار لمجلس الأمن.

ونأسف لعدم إحراز النظام أي تقدم للسماح بالانتقال السياسي في سورية، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015)، الذي لا يزال متوقفاً على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص. ومن خلال منع عودة اللجنة الدستورية للانعقاد وإحراز تقدم كبير نحو الإطار الدستوري لسورية، كما أكد المبعوث الخاص بيدرسن، يؤكد نظام الأسد من جديد افتقاره إلى حسن الطوية وحسن النية.

ونعلم جميعاً أن السبب الجذري لكل المعاناة في سورية سياسي، ولا يمكن تخفيفه إلا من خلال حلٍّ سياسي دائم. لقد فقد السوريون الأمل في العملية السياسية، وهناك قدر هائل من عدم اليقين بشأن ما يبغته المستقبل. ولا نزال مقتنعين بأن احترام حقوق الإنسان والعدالة ووضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة أمران لا غنى عنهما لتحقيق سلام دائم في سورية. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ الجمعية العامة في 29 حزيران/يونيه القرار 301/77 لإنشاء آلية جديدة مكرسة لتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في

تلاقي الجهود الرامية إلى تحسين الحالة السياسية أو الأمنية أو الإنسانية أو الاقتصادية في سورية. بل على العكس من ذلك، فشلت التحركات الحالية للأسف في تهدئة الحالة العسكرية أو تحسين وصول المساعدات الإنسانية أو إعادة إطلاق العملية السياسية.

ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من تجديد ولاية المعونة الإنسانية عبر الحدود. ونذكر بأن الالتزام بموجب القانون الدولي الإنساني لا ينطوي على السماح بالمرور السريع ودون عوائق للمعونة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين فحسب، بل أيضاً على تيسير هذا المرور. ويجب أن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها قادرين على مواصلة تقديم المساعدة للمحتاجين.

وعلى الرغم من التحركات الحالية، نرحّب بعقد الاجتماع الأول، في 16 آب/أغسطس 2023، لفريق الاتصال الذي أنشئ على هامش اجتماع جامعة الدول العربية المنعقد في 7 أيار/مايو. ونذكر بأن الدول الأطراف في فريق الاتصال أعربت عن استعدادها لدعم اتباع نهج يقوم على خطوة مقابل أخرى نحو التوصل إلى حل سياسي، بالتنسيق مع جهود المبعوث الخاص.

وتشدد سويسرا مرة أخرى على أهمية قرار المجلس 2254 (2015) للتوصل إلى حل عادل وشامل يضمن السلام والأمن في سورية والمنطقة. ومن شأن استئناف عمل اللجنة الدستورية أن يعطي إشارة هامة على دعم البحث عن نهج متضافر للسلام. ولا تزال سويسرا على استعداد لجعل جنيف، المقر الرئيسي للمنظمة في أوروبا، متاحة لاستضافة اجتماعات اللجنة الدستورية، فضلاً عن أي نوع آخر من المحادثات والمبادرات الرامية إلى تعزيز سلام دائم في سورية.

ومن الحيوي احترام وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ولا يزال السكان المدنيون، الذين يعانون أصلاً من حالة إنسانية واجتماعية واقتصادية لم تكن قط بهذه الخطورة في أي وقت مضى، يقعون ضحايا لهذا النزاع المسلح في كثير من الأحيان. ووفقاً لأحدث تقرير للأمم العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، فإن سورية هي واحدة من البلدان التي لديها أكبر عدد من الانتهاكات

سوري كرهائن من خلال معارضتها لتجديد آلية المساعدات عبر الحدود. ونؤيد الجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية لتعزيز إمكانية الحصول على المعونة في وقت لم تكن فيه الاحتياجات على هذا القدر من الارتفاع في أي وقت مضى.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على موقفنا - يجب ألا تحلّ الاستجابة الإنسانية محل التسوية السياسية ولا يمكن لها ذلك. إن العودة إلى الاستقرار في سورية والمنطقة لن تكون ممكنة إلا من خلال حلّ يلبي تطلعات جميع السوريين. والقرار 2254 (2015) هو خريطة طريق ذات معايير واضحة. ويجب على النظام السوري أن يلتزم بعملية سياسية على النحو المحدد في ذلك القرار، الذي اتخذته المجلس بالإجماع. ويجب على النظام أن يقوم بمبادرات ملموسة حتى يمكن البدء بعملية سياسية حقيقية. ولا يمكن تصوّر تطبيع الجزاءات أو إعادة تشكيلها أو رفعها في غياب انتقال سياسي في إطار القرار 2254 (2015). وبالمناسبة فإن روسيا، بمنعها الوصول عبر الحدود قبل بضعة أيام (انظر S/PV.9371)، قد عرقلت في الوقت نفسه الولاية الممنوحة للأمم المتحدة للمشاركة في أنشطة الإنعاش المبكر. وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها الكامل للوساطة التي يقودها غير بيدرسن وتدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى دعم نهجه القائم على خطوة مقابل خطوة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أؤيد البيان الذي أدلى به زميلنا، الممثل الدائم للبرازيل، وشريكنا في الصياغة بشأن المسألة الإنسانية.

وأود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية بشأن الحالة السياسية في سورية.

في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن - لا على إحاطته فحسب، بل أيضاً وقبل كل شيء على جهوده المستمرة في تنفيذ ولايته.

ونأسف سويسرا لأن التحركات الإقليمية والدولية التي ظهرت في أعقاب الزلازل التي وقعت في 6 شباط/فبراير لم تؤد بعد إلى

وفي 19 تموز/يوليه، وخلال جلسة الجمعية العامة بشأن تنفيذ قرارها 262/76 (انظر A/77/PV.90)، أعربت إكوادور عن أسفها لاستخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/506 (انظر S/PV.9371). وفي ذلك الصدد، نشجع المشاركين في الصياغة، سويسرا والبرازيل، على مواصلة جهودهما ومداولاتهما لإيجاد آلية تمكن المجلس من اتخاذ قرار يكفل المساعدة الإنسانية عبر الحدود ويسمح للأفرقة في الميدان بالوفاء بولاياتها، وفقا للإطار الذي أنشأه القانون الدولي الإنساني. وتعكس أرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحاجة الملحة للعودة إلى الحوار حتى تتمكن الإمدادات الإنسانية التي تدخل شمال غرب سورية من خدمة 80 في المائة أو نحو ذلك من الأشخاص الذين يعتمدون عليها، وجميعهم تقريبا من النساء والأطفال.

ونعتقد أن من المهم تعزيز التعاون وتنسيق الإجراءات الإقليمية وإجراءات الأمم المتحدة للحد من التطرف العنيف والإرهاب والاتجار بالمخدرات، التي تؤثر على السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ونأمل أن تؤدي جهود المبعوث الخاص التفاوضية إلى إعادة تنشيط اللجنة الدستورية.

ونصر على ضرورة أن تقدم الحكومة السورية إجابات حول مصير الأشخاص المفقودين وحالة الأشخاص الذين اعتُقلوا تعسفا. ويجب على المجلس أن يواصل تنفيذ التدابير الرامية إلى وضع نهاية قطعية للعنف، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للسكان، وإجراء مفاوضات سياسية شاملة تستند إلى مبادئ السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية، وفقا للقرار 2254 (2015).

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والسيد راجاسينغام، مدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما.

تؤيد الصين جهود المبعوث الخاص لمواصلة النهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015). ونرحب بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية. وندعم البلدان العربية بروح القوة من خلال الوحدة،

الخطيرة التي تم التحقق منها ضد الأطفال. وقد ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات ضد الأطفال، مثل التجنيد والقتل والتشويه، فضلا عن الهجمات على المدارس والمستشفيات. ويجب أن تتوقف تلك الانتهاكات فوراً، ونرحب بالحوار المستمر الذي يجريه الأمين العام مع مختلف أطراف النزاع في ذلك الصدد.

وتدعو سويسرا جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تدابير حماية السكان المدنيين. واحترام حقوق الإنسان ضروري أيضا لحماية كرامة كل فرد وحياته وحرية. وتود سويسرا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والآلية الدولية المحايدة المستقلة، اللتين يعتبر عملهما أساسيا لمكافحة الإفلات من العقاب.

السيدة سانثيس إسكيبيردو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص غير بيدرسن ومدير التنسيق في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راجاسينغام، على المعلومات التي قدمها. وأرحب بحضور ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية التركية في جلسة اليوم.

ويساورنا القلق إزاء انعدام الوحدة في مجلس الأمن بشأن الحالة في سورية، في وقت تتفاقم فيه الأزمة الإنسانية نتيجة للحرب التي طال أمدها وآثار زلازل شباط/فبراير. ويكرر وفد بلدي التأكيد على الحاجة إلى الحفاظ على إمكانية الوصول الرسمي بغية كفالة القدرة على التنبؤ وأوجه اليقين وسبل التخطيط في سياق تقديم المساعدة الإنسانية، على النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس السابقة بشأن المسألة الإنسانية في سورية. وندعم جهود الأمين العام، من خلال وكالات الأمم المتحدة، باعتباره الوسيط الوحيد القادر على وضع خطة رصد صارمة يمكن أن تسهم في زيادة شفافية العمليات على أرض الواقع وكفاءتها والمساءلة فيها. ونؤيد أيضا العمل المتقاني الذي يقوم به المبعوث الخاص والوكالات المتخصصة والمنظمات الشريكة العاملة في الميدان. وندعو إلى كفالة أن تمتثل معاملة اللاجئين والنازحين دائما لقانون حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالعودة الطوعية والكرامة والأمن.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر كلاً من السيد غير بيدرسن والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتهما اليوم. وأود أن أبدأ بياني اليوم بالتطرق للأوضاع الإنسانية في سياق التطورات التي شهدناها على امتداد الأسبوعين الماضيين، وتبعاتها على الشعب السوري الشقيق. فقد جاء انتهاء آلية إيصال المساعدات إلى سورية على هذا النحو السريع وغير المتوقع، صامداً للمجتمع الدولي، وللشعب السوري. ورغم أن انتهاءها كان متوقفاً في المستقبل، باعتبارها حلاً مؤقتاً واستثنائياً، إلا أننا كنا نأمل أن يتم ذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة، بحيث يتوفر للعاملين في المجال الإنساني على الأرض الوقت المناسب والكافي للتخطيط للعمليات الإنسانية بشكل تدريجي.

وعليه، من المهم أن يتخذ المجتمع الدولي خلال هذه المرحلة الانتقالية خطوات عملية لضمان إيصال المساعدات للشعب السوري من خلال كافة الطرق المتوفرة. وفي هذا السياق، تجدد دولة الإمارات التأكيد على ترحيبها بالإذن الذي منحتة الحكومة السورية للأمم المتحدة لإدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى، لمدة ستة أشهر، خاصة أن المناقشات بين كلا الجانبين قد بدأت ومستمرة، ونشجع أن يتم ذلك على نحو بناء، للتوصل إلى أرضية مشتركة، ولتفاهم على بعض المسائل ذات الصلة، إذ يجب أن تظل مصلحة الشعب السوري في صلب أولويات العمل الإنساني.

ومن المشجع في هذه الأثناء، تدفق المساعدات بسهولة عبر معبري باب السلام وباب الراعي. ولا يفوتنا التأكيد على أهمية استمرار هذا المجلس في مناقشة المسار الإنساني رغم عدم تمديد الآلية، وذلك من خلال هذه الاجتماعات المشتركة للملفين السياسي والإنساني، فنحن نرى أن هذه المسألة مهمة، خاصة في إطار عمل المجلس ومسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين، إذ يوجد ما يفوق 15 مليون شخص بحاجة للمساعدات الإنسانية، نصفهم من النساء والفتيات. ونؤكد كذلك على أهمية تقارير الأمين العام، والتي تساهم في إبقاء المجلس مطلعاً على التطورات ذات الصلة.

والاضطلاع بدور أهم وبناءً بقدر أكبر في إيجاد حل سياسي للمسألة السورية. ويجب على البلدان خارج المنطقة أن تحترم احتراماً كاملاً إرادة ورغبات بلدان وشعوب المنطقة، وأن تكف عن جميع الخطابات والأفعال التي تقف في طريق الحوار والمصالحة، وأن تهئي بيئة خارجية مؤاتية للمشاركة والتشاور. ونشعر بالقلق بشأن الوضع الأمني في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجاً قائماً على عدم التسامح إطلاقاً مع جميع عناصر الإرهاب على الأراضي السورية. وقد عزز أحد البلدان مؤخراً وجوده العسكري غير القانوني في سورية، وهو أمر مثير للقلق. ويجب إنهاء الوجود غير القانوني للقوات المسلحة الأجنبية في سورية دون تأخير.

وتدعم الصين المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لجميع السوريين الذين لديهم احتياجات إنسانية، شريطة الاحترام الكامل لسيادة سورية ولتولي حكومتها زمام الأمور. ونرحب بالقرار السيادي الذي اتخذته الحكومة السورية مؤخراً بفتح معبر باب الهوى الحدودي. وقد أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن هذا الإذن من الحكومة السورية يمكن أن يكون بالفعل أساساً للأمم المتحدة لإجراء عمليات إنسانية بشكل قانوني. ونشجع الأمم المتحدة على تسوية أي مسائل تشغيلية لاحقة مع الحكومة السورية من خلال الحوار والتشاور. ونؤكد من جديد أيضاً أن آلية الإنقاذ عبر الحدود كانت ترتيباً مؤقتاً اتخذ في ظل ظروف خاصة، وهناك حاجة إلى التعجيل بالانتقال إلى تقديم المساعدة عبر خطوط التماس حتى يمكن الإنهاء التدريجي للآلية العابرة للحدود ووقفها في نهاية المطاف.

إن تعزيز القدرات المملوكة لسورية لكفالة تعافيتها الاجتماعي والاقتصادي وتنميتها سيكون من قطع أشواط جبارة في تخفيف المشاكل الإنسانية في البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري كفالة توافر التمويل الكافي والمتوازن والمستدام لجميع أنحاء سورية، وزيادة توسيع نطاق برامج التعافي المبكر ودعم مشاريع التنمية المستدامة في المجالات الرئيسية. ويجب رفع العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على سورية دون تأخير أو شروط مسبقة.

نتفق مع الشعور الذي أعرب عنه المبعوث الخاص عندما قال إنه إذا لم يكن من الممكن إحراز التقدم في ضمان استمرار تقديم الدعم الإنساني إلى سورية على أساس المبادئ، فأى أمل لدينا عندما يتعلق الأمر بالتعاون الدولي المطلوب في جميع جوانب الملف السياسي السوري؟ يعقد المجلس يعقد جلسته الشهرية بشأن سورية اليوم على خلفية الفشل في تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود في 11 تموز/يوليه (انظر S/PV.9371). وقد أدى الدمار الشامل والنزاع ونقص الخدمات الأساسية في التعليم والصحة ودرجات الحرارة الحارقة وحرائق الغابات الأخيرة في جميع أنحاء البلد، إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. لكن بينما لا يزال السوريون يواجهون هذه السلسلة من الحرمان والجوع، مما يعرض النساء والفتيات لمخاطر غير متناسبة من العنف الجنسي والضعف، فإن قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدات بفعالية أصبحت موضع تساؤل.

إن استخدام روسيا حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/506، الذي ينهي العمل بالآلية العابرة للحدود، والعرض الذي قدمته دمشق إلى الأمم المتحدة بشأن إمكانية الوصول بشروط غير مقبولة تطوراً مقلقان. ولا نزال نعتقد أن هذه القرارات توجد قدراً كبيراً من عدم اليقين في المرحلة الراهنة في هذا السياق الشديد التقلب. ويحتاج المدنيون والعاملون في مجال المعونة الإنسانية في الميدان إلى كل الدعم والاستقرار والقدرة على التنبؤ التي يمكنهم الحصول عليها الآن، وليس للترتيبات غير الواقعية التي تتخذ في آخر ساعة. والعرض المشروط الذي قدمته دمشق بتصريح قصير الأجل يعرض السوريين في الشمال الغربي لنفس ما عانوا منه من تدخل وتلاعب بالمساعدات الإنسانية قبل إنشاء الآلية العابرة للحدود. إنها محاولة للتعتيم على الواقع وتحريف القانون الدولي من أجل تحقيق هدف سياسي.

ويمثل النص الذي قدمته البرازيل وسويسرا حلاً توافقياً جيد الصياغة. فبعد أسابيع من المفاوضات، توصل القاتمان بالصياغة إلى توازن دقيق كان ينبغي أن يكون مقبولاً لجميع الأطراف. وكان التجديد سيوسع نطاق المساعدات الإنسانية ومشاريع الإنعاش المبكر والإجراءات المتعلقة بالألغام والمساعدات عبر خطوط التماس،

وفي ظل استمرار تردي الأوضاع الإنسانية والأمنية في مخيم الهول، نشدد على الحاجة لإيجاد حل مستدام وعاجل لهذا المخيم. ونرحب هنا باستعادة العراق مؤخرًا مجموعة جديدة من مواطنيه المتواجدين في مخيم الهول، شملت حوالي 200 شخص. كما نؤكد على ضرورة دعم أنشطة إزالة الألغام في سورية، كجزء من مشاريع الإنعاش المبكر، لحماية المدنيين من مخاطرها، ولخلق الظروف المناسبة لضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا.

وانتقالاً للأوضاع السياسية، نأمل أن تسهم التحركات العربية التي شهدناها خلال الفترة الماضية، خاصة من حيث تواصل دول الجوار مع سورية، في تعزيز التنسيق والتعاون لمعالجة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك لدول المنطقة، ومنها عودة اللاجئين، ومكافحة الإرهاب، والمخدرات. وننتقل إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية العربية، ضمن إطار مخرجات قمة جدة، وبتنسيق وثيق مع مبعوث الأمم المتحدة لسورية، لتهديد الطريق نحو تسوية الأزمة السورية، بعد غياب أي تحركات ملموسة في هذا الجانب لأعوام عديدة. ونرى أن تمكين المرأة في سورية وتعزيز مشاركتها في كافة مراحل صنع السلام، لا سيما في جهود الوساطة والحوار، يعد مسألة هامة لإنجاح هذه الجهود وضمان استدامتها.

ومع تأكيدنا على ضرورة الحفاظ على استقلال سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، نشدد على الحاجة لخفض التصعيد في كافة المناطق السورية، بما يسهم في إحلال الأمن والاستقرار فيها، ويعزز أمن المنطقة. أما بالنسبة للأوضاع الأمنية، فهي تظل مصدر قلق في ظل استمرار تنظيم داعش شن الهجمات في سورية، وما يرافق ذلك من سقوط قتلى وجرحى مدنيين، فضلاً عن عرقلتها لجهود العاملين في المجال الإنساني وتشكيلها خطراً على حياتهم.

وختاماً، بات ضرورياً الانتقال من إدارة الأزمة السورية إلى حلها. فاتباع نهج تجزئتي أثبت أنه غير مجد ولن يحقق التقدم المطلوب.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير شعبة التنسيق راجاسينغام على إحاطتهما.

لقد مر ما يقرب من أسبوعين منذ أن استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع القرار S/2023/506، الذي كان سيحدد الآلية عبر الحدود لتقديم المساعدات. ومع وصول الاحتياجات في سورية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، فإن مثل هذا العمل الشائن يسيئ المساعدات الإنسانية ويشكل خيانة مؤلمة للشعب السوري، بمن في ذلك النساء والأطفال، الذين يعتبر استمرار تقديم المساعدات بالنسبة لهم مسألة حياة أو موت. ولا تزال اليابان تعتقد أن المساعدة عبر الحدود المقدمة بموجب قرار لمجلس الأمن هي أفضل طريقة لضمان القدرة على التنبؤ والشفافية والمساءلة اللازمة التي يطلبها المانحون والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وكلها بدورها تيسر المساعدات في إطار التعافي المبكر التي تمس حاجة الشعب السوري إليها.

والحقيقة هي أن أعضاء المجلس واصلوا بذل كل جهد ممكن لاعتماد قرار جديد يمدد الآلية بتنسيق من القائمين على الصياغة، سويسرا والبرازيل، ولكن لم تحدث حتى الآن أي انفراجة. ولا تزال عمليات الأمم المتحدة هناك معلقة، ولم تسفر المساعدة عبر خطوط التماس عن نتائج كافية. وبينما نفق مكتوفي الأيدي، تزداد الحالة في الميدان سوءا يوما بعد يوم. وفي ظل هذه الظروف، يجب أن يكون إيصال المساعدات إلى الشعب السوري، الذي يعيش المصاعب اليومية، على رأس الأولويات. ولهذا السبب، تقدم اليابان مساعدتها ليس فقط من خلال الآلية العابرة للحدود ولكن إلى جميع أنحاء سورية. ولذلك، نؤيد تأييدا تاما جهود وكيل الأمين العام مارتن غريفيث لاستكشاف الخيارات مع الحكومة السورية بشأن طرائق محددة لاستئناف تقديم المساعدة في الوقت المناسب عبر باب الهوى، ريثما يصدر مجلس الأمن قرارا جديدا. ونشجع بقوة هذه الجهود حتى يمكن إيصال المعونة دون قيود وبنفس النطاق والسرعة كما كان من قبل.

يتضمن القرار الذي اتخذته الحكومة السورية مؤخرا بالسماح بدخول مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود عن طريق باب الهوى فرض قيود غير عملية على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ونود أن نطلب إلى الحكومة أن تبدي أقصى قدر من المرونة في معالجة

بالإضافة إلى دعم إعادة التأهيل في مختلف المناطق، وتمكين العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين السوريين والنازحين داخليا، وكل ذلك يتم بما يتفق تماما مع القانون الدولي والمبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والنزاهة والحياد والإنسانية. وتؤكد مالطة من جديد ضرورة أن يجتمع المجلس مرة أخرى لتجديد الآلية العابرة للحدود بغية السماح باستمرار إيصال المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ إلى أشد الناس احتياجا في الشمال الغربي. ونحث الاتحاد الروسي على الدخول في مفاوضات للتوصل إلى نتيجة عملية.

وعلى الجبهة السياسية، لا تزال مالطة تشعر بالقلق إزاء استمرار عدم إحراز التقدم في تنفيذ القرار 2254 (2015). ولئن كنا قد أحطنا علما بقرار جامعة الدول العربية بدعوة سورية إلى استئناف مشاركتها في الاجتماعات، فمن الأهمية بمكان أن تحظى الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي، بما في ذلك الإجراءات التي وافق عليها المجلس، بدعم على الصعيد الإقليمي. إن إحراز تقدم بشأن القرار 2554 (2015) هو السبيل الوحيد لتحقيق التوصل لحل سياسي عادل وسلام دائم في سورية. وتدعو مالطة مرة أخرى اللجنة الدستورية إلى الانعقاد من جديد. ويجب إحراز تقدم ملموس لصالح حياة ملايين السوريين الذين استمروا في تحمل أكثر من عقد من النزاع. وفي خضم الوضع الحالي في جميع أنحاء البلد، نكرر التأكيد على أن الظروف لا تزال غير مهيأة لعودة آمنة وطوعية وكرامة للاجئين. وسيكون من الأهمية بمكان أن توقف دمشق حالات الاعتقال التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة للشعب السوري.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن المجلس بمقدوره - ومن مسؤوليته - إيجاد حل توافقي يمكن أن يحقق نتائج من أجل الشعب السوري. كما نشدد على أن المجلس يجب أن يفعل ذلك مع الحفاظ على مبادئ العمل الإنساني، التي تضمن الاستقلال التشغيلي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وشركائها في المجال الإنساني.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد راميش راجاسينغام، مدير شعبة التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما.

مسألة إنسانية بحتة. وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الطرائق بين الطرفين وضمن تحقيق مستوى معين من الشفافية، بما في ذلك من خلال آلية للرصد، فإن ذلك سيشكل خطوة مهمة لتشجيع الدول المانحة على مواصلة تقديم مساعداتها إلى سورية. في ذلك الصدد، نريد أن نستمر في تلقي تقرير الأمين العام الذي يقدم كل شهرين. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواصلة العمل بخطة الأمم المتحدة لتمويل المنظمات غير الحكومية، ريثما يعتمد المجلس مشروع قرار جديد.

أخيرا، يجب علينا أيضا أن نراعي مستقبل البلد في الأجل الطويل. ولئن كنا على وعي بالجهود العربية في المنطقة لدفع العملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015)، فإن المسار السياسي، بما في ذلك اللجنة الدستورية، لا يزال مجمدا. وبدون حل سياسي جوهري للأزمة السورية، سيستمر تفاقم إفقار ما يقرب من 90 في المائة من السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وسيظل من الصعب حل مسائل اللاجئين والنازحين والمفقودين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغام على إحاطتهما وعلى عمل فريقيهما في الميدان.

قبل أسبوعين، استخدمت روسيا حق النقض ضد تفويض الأمم المتحدة القائم منذ تسع سنوات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى 4,1 ملايين شخص محتاج في شمال غرب سورية (انظر S/PV.9371). ويعيش هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 4,1 ملايين نسمة الآن منسيين، ولا يعرفون ما إذا كان الأغذية والأدوية ستصل إليهم في الأسابيع والأشهر المقبلة. وكما سمعنا، لم تعبر أي شاحنة خلال هذين الأسبوعين معبر باب الهوى، الذي كانت تعبره 85 في المائة من مساعدات الأمم المتحدة. ولا شاحنة واحدة. وعلى الرغم من أن سورية قالت إنها منحت الإذن للأمم المتحدة، فإن الشروط التي حددها الأسد تجعل القيام بذلك غير آمن. لقد كانت الأمم المتحدة واضحة في أن الشروط التي وضعتها سورية غير عملية وغير قابلة للتطبيق. كما

أنها تقوض حياد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونزاهته واستقلاله. إن معبري باب السلام وباب الراعي اللذين يتعين على الأمم المتحدة الآن استخدامهما بدلا من ذلك غير مفتوحين حاليا إلا لمدة 21 يوما أخرى، ولم يجهز لاستيعاب القدرات التي كانت تستخدم باب الهوى. وعندما كنت هناك في 8 حزيران/يونيه، رأيت 60 شاحنة تعبر، مقارنة بما مجموعه 18 شاحنة تمكنت الأمم المتحدة من تيسير عبورها في الأسبوع الماضي. وبالتالي، فإن ادعاءات روسيا وسورية بأنهما مدفوعتان باعتبارات إنسانية بحتة لا تدعمها ببساطة الحقائق في الميدان. فشمال غرب سورية منطقة نزاع قائم تواصل فيه جميع الأطراف، بما في ذلك النظام وروسيا، شن الهجمات، ويوجد فيه المدنيون في مرمى النيران المتبادلة.

وتؤيد المملكة المتحدة المناقشات الجارية بين الأمم المتحدة وسورية بشأن رفع الشروط والسماح بتدفق المعونة. ومن الأهمية بمكان التفاوض على وصول المساعدات الإنسانية مع جميع الجهات الفاعلة في النزاع، وضمان إمكانية وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر ضعفا وفقا للمبادئ الإنسانية. إن عدم وجود تفويض من مجلس الأمن يؤثر أيضا على عمل الإنعاش المبكر على المدى الطويل الذي وافق المجلس على أنه ضروري في جميع أنحاء سورية. لذلك، لا نزال نعتقد أن الإجراءات التي يتخذها المجلس، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية، هي أفضل طريقة لضمان استمرار إمكانية الوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة. وفي الوقت نفسه، نحث سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والتعامل مع الأمم المتحدة بحسن نية. في نهاية المطاف، يحتاج الشعب السوري، والمنطقة الأوسع نطاقا، إلى نهاية مستدامة لهذا النزاع، تماشيا مع القرار 2254 (2015). لذلك، نشجع على استئناف محادثات اللجنة الدستورية في جنيف، دون مزيد من التأخير أو الأعذار.

أستأنف الآن مهام بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيس، في تصعيد خطير ومستمر للأوضاع في منطقتنا، تواصل قوات الاحتلال

وهي عضو دائم في مجلس الأمن، في الدور التخريري في سورية، ودعمها للمجموعات الإرهابية والمليشيات الانفصالية.

فيما يخص الوضع الإنساني في سورية، فإن الجمهورية العربية السورية، وانطلاقاً من حرصها على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في شمال غرب سورية، وفي ظل التعنت الذي أظهرته بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، ورفضها الاستجابة للشواغل السورية المحقة التي تم التعبير عنها مراراً وتكراراً، إزاء آلية الوصول عبر الحدود، والتي منعت من تمديد مفاعل القرار 2672 (2023)، فقد اتخذت الحكومة السورية قراراً سيادياً بمنح الأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية إذناً باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المنطقة لمدة ستة أشهر اعتباراً من 13 تموز/يوليه 2023.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً أنها لم تضع شروطاً وأنها مفتحة للانخراط الكامل ثنائياً مع الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحديداً، بشأن محددات العمل بموجب الإنذار الذي منحت إياها وأوجه التعاون والتنسيق بينهما، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية التي أكدها قرار الجمعية العامة 182/46 والشراسة الواجب تعزيزها لإنجاح الاستجابة الإنسانية والتي يأتي في مقدمتها احترام سيادة الدولة المعنية من خلال منحها الموافقة المطلوبة. إن تكامل العمل عبر المعابر الحدودية الثلاثة التي منحت الحكومة السورية الإذن باستخدامها بقرار سيادي سوري والمعابر التي توفرها الحكومة السورية للوصول من الداخل - عبر الخطوط في سرمد وسراقب، كفيل بتحقيق وصول إنساني كاف يلبي الاحتياجات الإنسانية بالشكل المطلوب. لكنه يستلزم ممارسة أقصى درجات الضغط على التنظيمات الإرهابية ومشغليها في شمال غرب سورية للسماح بالوصول الإنساني إلى جانب توفير التمويل اللازم لهذه العمليات الإنسانية، وهو ما يضمن لها القدرة على التنبؤ.

ويؤكد وفد بلدي على أن الارتقاء بالحالة الإنسانية يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم السوريين، خاصة بعد الزلزال المدمر الذي وقع في 6 شباط/فبراير المنصرم، بما يقلل من اعتمادهم على المساعدات

الإسرائيلي اعتداءاتها ضد سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، كما تمنع أيضاً في ممارستها الإجرامية ضد أهلنا في الجولان السوري المحتل. لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 19 تموز/يوليه الجاري، بتنفيذ عدوان جوي جديد برشقات من الصواريخ من جهة شمال الجولان السوري المحتل، مستهدفة بعض النقاط في محيط دمشق، مما أدى إلى إصابة عسكريين إثنين بجروح ووقوع خسائر مادية. كما قامت أيضاً بانتهاك جديد لقرار مجلس الأمن 497 (1981) من خلال التخطيط لتجريف ما تبقى من منازل في قرية عين فيت، وتحويلها إلى موقع عسكري لقواته. تلك القرية التي دمرها الاحتلال في العام 1967، وهجر أهلها منها.

إن الجمهورية العربية السورية، إذ تدين بأشد العبارات كل هذه الاعتداءات الإسرائيلية الهمجية، فإنها تدعو مجلس الأمن لإدانتها أيضاً، وتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الإقليمي والدولي؛ والتحرك بشكل فوري لوضع حد لجرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي والشروع بمساءلتها عن أفعالها، وضمان عدم تكرارها. إن من المؤسف أن يعاني مجلس الأمن من حالة من الشلل للرد على هذه الانتهاكات، وذلك جراء مظلة الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل. إن دعمها الأعمى لإسرائيل يجعلها شريكا في تحمل المسؤولية عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني، ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

في الوقت الذي تؤكد فيه جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن السوري على احترام سيادة واستقلال سورية، ووحدة وسلامة أراضيها، فإن بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس ما تزال ترتكب انتهاكات فاضحة لتلك القرارات. في هذا الصدد، أشير إلى أن وفد بلدي كان قد أبلغ مجلس الأمن بقيام وفد من وزارة الخارجية الفرنسية مؤخراً بالتسلل بشكل غير رسمي وشرعي إلى الأراضي السورية، وإجرائه لقاءات مع ممثلي ما يسمى بالإدارة الذاتية، ومليشيات قوات سورية الديمقراطية (قسد) الانفصالية. إن الجمهورية العربية السورية، إذ تدين هذا الانتهاك السافر للسيادة السورية، فإنها تعتبر هذا التصرف اللامسؤول، دليلاً جديداً على الانخراط المباشر للحكومة الفرنسية،

الاحتلال والتنظيمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية ورعاتهما، والذي يحرم ما يزيد عن مليون سوري في تلك المنطقة من المياه النظيفة والذي يمثل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وتهديدا خطيرا للصحة العامة، لا سيما في ظل الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة. وتطالب سورية الأمم المتحدة ومنظماتها بالتحرك الفوري لضمان استئناف ضخ المياه من المحطة المذكورة بالسرعة الكلية وتمكين الفرق الفنية من الوصول إليها للإشراف على عملها وتشغيلها بشكل مستدام. ومن المستهجن أن تتجاهل بعض الوفود هذه الوقائع وأن تعتمد إلى تسييس هذا النقاش والإساءة إلى جهود الحكومة السورية بدلا من التحرك العاجل للتعامل مع هذه المسائل الإنسانية الملحة.

في الختام، تجدد الجمهورية العربية السورية مطالباتها بإنهاء التواجد اللا شرعي للقوات الأجنبية على الأراضي السورية، وفي مقدمتها القوات الأمريكية؛ ووقف التدخل بشؤونها الداخلية ووقف دعمها للتنظيمات الإرهابية؛ والكف عن نهب ثرواتها ومقدراتها الوطنية، وخاصة النفط السوري؛ والرفع الكامل والفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها ضد الشعب السوري والتي تشكل جميعها انتهاكا واضحا وصرى لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والمدير راجاسينغام على إحاطتهما.

يجتمع مجلس الأمن للمرة الرابعة هذا الشهر لمعالجة الحالة الإنسانية في سورية. وفي غضون ذلك، يواصل 4,1 ملايين سوري ممن يعتمدون على مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود للبقاء على قيد الحياة انتظارهم المستمر منذ أسابيع طويلة لمعرفة ما إذا كانت هذه المساعدات المنقذة للحياة ستستمر في التدفق أم لا. ونود، بوصفنا أحد جيران سورية المباشرين والشريك الرئيسي للأمم المتحدة في تقديم المساعدات عبر الحدود، أن نؤكد مرة أخرى أنه في ظل الظروف الراهنة تشكل الآلية الإنسانية العابرة للحدود التي تعمل بموجب ولاية

الإنسانية المنقذة للحياة ويزيد قدرتهم على الصمود ويوفر ظروف العودة لكريمة والطوعية للسوريين إلى مدنهم وقراهم، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريع التعافي المبكر وتمويل جهود إزالة الألغام والمخلفات المتفجرة والرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشكل لا إنساني ولا أخلاقي على سورية وشعبها. وقد أشار تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، الصادر عن مجلس حقوق الإنسان مطلع هذا الشهر إلى ما يلي:

”لقد أدت شمولية أنظمة الجزاءات الانفرادية القائمة ضد الجمهورية العربية السورية والامتنال المفرط المتزايد لها، لا سيما بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية، إلى وضع البلد في مأزق مع ما ترتب عن ذلك من آثار سلبية خطيرة على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان“ (A/HRC/54/23/Add.1، الموجز).

لقد أظهرت التقارير الأخيرة للأمين العام زيادة في الاحتياجات الإنسانية للسوريين ووصولاً أكثر محدودية إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك تراجع مستويات الرعاية الصحية وأزمة شديدة في المياه تبعها نقش لوباء الكوليرا. وقد أعلمتنا بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دمشق أنها تمكنت مؤخرا من زيارة سجن الثانوية الصناعية/غويران في شمال شرق سورية الخاضع لسيطرة الميليشيات الانفصالية العميلة للقوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي هناك. وقد لاحظت اللجنة خطورة الوضع في السجن جراء معاناة غالبية السجناء من سوء تغذية حاد وإصابتهم بمرض السل. وحذرت اللجنة من احتمال انتشار المرض، ليس في السجن نفسه ومحيطه فحسب وإنما على نطاق أوسع في كافة أنحاء سورية وخارجها.

إن ما يبعث على القلق الشديد استمرار معاناة أهلنا في مدينة الحسكة وكل التجمعات السكانية الممتدة على طول خط المياه الواصل من محطة علوك وذلك جراء قطع مياه الشرب الذي تقوم به قوات

ملموسة في العملية السياسية. لن يتسنى لنا الوصول إلى حل دائم للنزاع السوري إلا بمشاركة جميع الأطراف السورية في المسار السياسي. لذلك، من الضروري إشراك المعارضة السورية في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

وكما أكد المبعوث الخاص بيدرسن، يجب على اللجنة الدستورية - وهي المنصة الأكثر فعالية التي تجمع بين المعارضة السورية والنظام - أن تواصل عملها بطريقة تقضي إلى نتائج ملموسة. وتنشيط العملية السياسية أيضا من بين أهداف مشاركتنا. كما نتوقع من أصدقائنا في المنطقة الأخذ بعين الاعتبار أهمية العملية السياسية في تسوية النزاع السوري فيما يتعلق بتعاونهم مع النظام وتقديم التشجيع في ذلك الاتجاه.

إن الإرهاب النابع من سورية يشكل تهديدا كبيرا يتطلب حلا عاجلا. وتركيا من بين البلدان التي تبذل جهودا هائلة في الحرب على داعش وكان لها دور فعال في إنهاء سيطرة تنظيم داعش على الأراضي في سورية. كما تواصل تركيا معركتها لدحر التنظيم الإرهابي حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب بنفس العزيمة. لقد شن ذلك التنظيم الإرهابي أكثر من 70 هجوما على حدودنا، ولا سيما من تل رفعت، منذ بداية هذا العام وحده. وتركيا، شأنها شأن أي بلد يتعرض حدوده ومواطنوه للهجوم، لن تلتزم الصمت وتحفظ بحقها الأصيل في الدفاع عن النفس.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن ألفت الانتباه إلى الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار في إدلب، حيث قد يكشف التصعيد المقترن بالظروف الإنسانية الصعبة الحالية عن خطر جديد للهجرة الجماعية، وهو ما يجب تجنبه. لذلك، نود التأكيد على أهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد راجاسينغام، مدير التنسيق

صادرة عن مجلس الأمن أنجع الطرق لإيصال المساعدات إلى شمال غرب سورية وأكثرها شفافية وحيادية وقابلية للتنبؤ بها. ولذلك نأسف لانتهااء ولايتها قبل أسبوعين ولعدم تمكن مجلس الأمن بعد من الاتفاق على تجديدها. ويبعث توقيت حدوث ذلك على القلق أيضا كونه يتزامن مع بلوغ الاحتياجات الإنسانية في سورية، التي فاقمتها الزلازل، أعلى مستوياتها منذ بدء النزاع في البلد. وتكتسي الآلية العابرة للحدود أهمية أساسية الآن أكثر من أي وقت مضى لمعالجة الحالة الإنسانية في سورية بشكل فعال والحفاظ على الاستقرار الإقليمي الحاسم الأهمية.

ونشاط الأمم المتحدة المخاوف التي أعربت عنها بشأن الإذن المشروط والمحدود زمنيا الذي يمنحه لها النظام السوري لاستخدام معبر باب الهوى الحدودي. ونؤكد أن عدم وجود آلية عابرة للحدود بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن سيؤثر على فعالية إيصال المساعدات والقدرة على التنبؤ بها والمساءلة عنها. وسيزيد الافتقار إلى القدرة على التنبؤ، الذي تتسم به الحالة اليوم، من صعوبة تأمين التمويل للأنشطة الإنسانية في سورية. وتشكل القدرة على التنبؤ عنصرا أساسيا في مرحلتي التخطيط للعمل الإنساني وتنفيذه، ومن دونها ستعرض مشاريع التعافي المبكر والقدرة على الصمود، على سبيل المثال، للخطر.

لقد سجل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في سورية أعلى مستوياته. والآن ليس وقت المخاطرة بوصول ملايين السوريين إلى المساعدة الإنسانية بدون انقطاع وبشكل يمكن التنبؤ به بطريقة آمنة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ولذلك، نجدد دعوتنا لأعضاء مجلس الأمن إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق عملي وواقعي في الآراء يكفل استمرار آلية الأمم المتحدة للمعونة عبر الحدود.

إن الوضع الإنساني المقلق للغاية في سورية يكرنا باستمرار بالخسائر الفادحة بشكل متزايد التي يلحقها النزاع المستمر بالشعب السوري. وهناك حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان التي تتمتع بالنفوذ، أن يتحرك الآن ويحث النظام على اتخاذ خطوات

وتحقيقاً لتلك الغاية، يتحتم على المانحين الدوليين أن يفوا بالتزاماتهم وأن يوفر التمويل اللازم لأنشطة الأمم المتحدة وبرامجها. هذا الدعم حاسم لتنفيذ المشاريع المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية والإطار الاستراتيجي للتعاون بين سورية والأمم المتحدة. وتهدف تلك المشاريع إلى تنشيط الاقتصاد وتيسير العودة الكريمة والطوعية للاجئين والمشردين إلى ديارهم.

يشكل استمرار العقوبات الأحادية الجانب ضد السوريين عائقاً رئيسياً أمام تخفيف شدة المحنة الإنسانية والاقتصادية في سورية. ونكرر بقوة دعوتنا إلى وضع حد فوري لتلك التدابير غير القانونية والقاسية، التي أضرت بالاقتصاد والحياة اليومية للناس بينما حدت من قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية. ويسلط التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، المؤرخ 3 تموز/يوليه 2023، الضوء على الوضع المتردي في سورية الناجم عن العقوبات الأحادية الجانب والإفراط في الامتثال (A/HRC/54/23/Add.1). وتسلط النتائج، التي تستند إلى زيارة السيدة دوهان إلى سورية في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الضوء على الأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتحديات إنسانية هائلة. كما أكد التقرير الأخير للأمم العام (S/2023/419)، المقدم وفقاً للقرار 2672 (2023)، العواقب المدمرة للجزاءات على إيصال الإغاثة الإنسانية والوصول إلى الخدمات الأساسية.

لا تزال إيران ملتزمة بالتعاون مع شركائها في عملية أستانا لتحقيق تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية. ونواصل دعمنا للحوار الجاري بين سورية وتركيا، مع الاعتراف بدوره الحاسم في تلك الجهود الأوسع نطاقاً. ونؤيد استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب فرصة لمواصلة التقدم المحرز نحو حل الأزمة. وفي ذلك السياق، لا نزال ملتزمين بدعمنا لجهود المبعوث الخاص ومشاركته مع جميع الأطراف. وتدين إيران مرة أخرى الأعمال العدوانية والهجمات العسكرية المستمرة التي يشنها النظام الإسرائيلي ضد سورية، ولا سيما تلك التي

في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على ما قدمناه من معلومات مستكملة وإحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

يتطلب الوضع الإنساني المتفاقم في سورية مساعدات إنسانية عاجلة ومحايدة. إن إيصال المساعدات إلى جميع مناطق سورية، بعيداً عن أي تأثير سياسي، أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح والوصول إلى الأفراد الأضعف. وعلى الرغم من فشل مجلس الأمن في التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار لآلية عابرة للحدود، واصلت الأمم المتحدة استخدام جميع طرائق الوصول المتاحة للوصول إلى المحتاجين. وفي ذلك السياق، لا يزال باب السلام وباب الراعي يستخدمان في حركة إيصال المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود، مما أدى إلى تحسن كبير في الوصول المباشر والفعال إلى الأفراد المتضررين، مما مكن من تعزيز العمليات الإنسانية.

وفي غضون ذلك، منحت الحكومة السورية، في قرار سيادي مؤرخ 13 تموز/يوليه، الإذن للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة باستخدام معبر باب الهوى لمدة ستة أشهر، مما أوجد أساساً قانونياً لإيصال المساعدة الإنسانية إلى المنطقة الشمالية الغربية من البلد.

إن احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها طوال العملية أمر حاسم في معالجة الأزمة الإنسانية بفعالية. وعلى هذا النحو، فإن منع تحويل المعونة على يد المنظمات الإرهابية في المنطقة الشمالية الغربية وكفالة التوزيع الشفاف وغير التمييزي للمعونة جانبان أساسيان يحتاجان إلى دراسة متأنية.

وتشيد إيران بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في عملهم من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري. وبالإضافة إلى توفير الإغاثة الفورية، يجب أن تركز عمليات الإغاثة في سورية على ترميم البنية التحتية ومبادرات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي بشكل عام. وينطوي هذا النهج على إمكانية تهيئة بيئة مواتية للعودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى ديارهم. وبالنظر إلى العبء الذي تحملته البلدان المجاورة، ولا سيما لبنان، خلال الأزمة، ينبغي عدم تسييس عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم في سورية أو استخدامها كوسيلة ضغط ضد الحكومة السورية.

تستهدف البنية التحتية المدنية، فضلا عن استمرار احتلال الجولان السوري. ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى للأنشطة الخبيثة وأعمال العدوان التي يقوم بها النظام الإسرائيلي، والتي تتعارض بوضوح مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتنتهك سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الأنشطة الخبيثة لا تزرع استقرار المنطقة فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تفاقم التوترات.

وفي الختام، تؤكد إيران من جديد التزامها بمواصلة دعم سورية حكومة وشعبا في التغلب على تهديد الإرهاب. ونحن على استعداد لمساعدتهم في إعادة بناء بلدهم، وضمان وحدته والحفاظ على سلامته الإقليمية.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.